Journal of Al-Farabi for Humanity Sciences Volume (9), Issue (1) January (2026)

ISSN: 2957-3874 (Print)
Journal of Al-Farabi for Humanity Sciences (JFHS)
https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/95
مجلة الفارابي للعلوم الإنسانية تصدرها جامعة الفارابي

سياسة الصين إزاء العراق والخليج العربي (١٩٤٩-١٩٧٦)

أ.د. محمد داخل كريم
جامعة الحمدانية/ كلية التربية للعلوم الانسانية/ قسم التاريخ
أ.د. وسام هادي عكار
وزارة التربية/ المُديرية العامة لتربية بغداد/ الكرخ الثانية

Chinese Policy Towards Iraq and the Arabian Gulf)1949-1976(

المُلخص:

اعتمدت السياسة الصينية إزاء العراق الخليج العربي على عدد من الثوابت، كان في طليعتها العامل الاقتصادي الذي بات يُمثل حجر الأساس في تطور تلك العلاقات، فضلاً عن المبادئ السلمية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، فلم نجد تقريباً سوابق للصين بالتدخل في الشؤون الداخلية لأيّةِ دولة عربية والأمر ذاته ينطبق على الدول العربية قبل مدة دراستنا هذه او خلالها في ضوء ذلك جاء هذا البحث ليسلط الضوء على طبيعة السياسة الصينية إزاء العراق وبعض دول الخليج العربي ممن كانت تتمتع باستقلال وسيادة كاملة خلال المدة ١٩٤٩– ١٩٧٦ وهما المملكة العربية السعودية ودولة الكويت ، اما باقي دول الخليج فكانت حديثة النشأة وفي طور بناء المؤسسات مطلع السبعينيات من القرن العشرين ، اما سلطنة عمان فلم يكن لديها علاقات مهمة خلال هذه المدة وجاء اختيار تلك الدول على اعتبارات اقتصادية لاسّيما وانها من أكثر الدول تصدير للنفط الخام إلى الصين. وحُدِّدتْ الدراسة بين عامي (١٩٤٩–١٩٧٦) حيث يمثل العام ١٩٤٩ إعلان جمهورية الصين الشعبية في الأول من تشرين الأول ١٩٤٩، بزعامة (ماوتسي تونغ) عقب انتهاء الحرب الأهلية، والذي بدأت فيه مرحلة تحديد مسارها السياسي والإقتصادي والاجتماعي وفق النموذج الاشتراكي. أما العام ١٩٧٦ فيمثل وفاة (ماو) وبداية عهد جديد للصين في طريق علاقاتها السياسية الخارجية ومن ضمنها دول المنطقة العربية عموما ودول الخليج العربي على وجه التخصيص لاعتبارات اقتصادية وسياسية **الكلمات المفتاحية:** الصين، العراق، الخليج العربي.

Abstract:

The nature of Chinese policy towards Iraq and the Arab Gulf states was based on a number of constants, at the forefront of which was the economic factor, which became the cornerstone of the development of these relations, in addition to the principles of peaceful coexistence and non-interference in internal affairs. We found almost no precedents for China interfering in the internal affairs of any Arab country, and the same applies to Arab countries.In light of this, this research came to reveal the nature of Chinese policy towards Iraq and the Arab Gulf states. The choice of these countries was based on economic considerations, especially since they are among the largest exporters of crude oil to China. The research was set between the years (1949-1976) because the first date represents the declaration of the People's Republic of China on October 1, 1949, led by (Mao Zedong) after the end of the civil war, which began the stage of determining its political, economic and social path according to the socialist model. As for the second date, it represents the death of (Mao) and the beginning of a new era for the People's Republic of China in the path of its foreign political relations, including the countries of the Arab Levant **Keywords:** China, Iraq, Arabian Gulf.

مقدمة :

اعتمدت الدراسة على منهجية البحث التاريخي والتحليل والوصفي في مراحل الكتابة في الجانب الاقتصادي وقسم البحث إلى ثلاثة محاور رئيسة، وضحّ الأول مسار العلاقات الصينية – العراقية من الناحية السياسية منذ عام ١٩٤٩ وصولاً إلى اعتراف الصين بالجمهورية العراقية عقب ثورة

تموز ١٩٥٨، والتي أثرت إيجاباً بتطوير العلاقات الدبلوماسية والإقتصادية بين الطرفين حتى عام ١٩٧٦. وتطرق المحور الثاني إلى السياسة الصينية إزاء المملكة العربية السعودية، وقد تميزتْ تلك العلاقة بالفتور أثناء مدة، إذ كانت السعودية تشعر بقلق بالغ إزاء التهديد السوفيتي–الصيني غير مباشر في المنطقة من طريق دعمهما الأيديولوجيات الأخرى مثل الناصرية، والاشتراكية، والشيوعية في عدد من بلدان المشرق العربي. ومن جهة النظر السعودية، فأن ذلك الدعم شكل حالة تهدد مستمر لأمن منطقة الخليج وشبه الجزيرة العربية. ومن وجهة النظر الصين فإن السعودية دولة رجعية معادية للشيوعية ولديها تحالف وثيق مع المعسكر الرأسمالي. في حين تناول المحور الثالث السياسة الصينية حيال الكويت التي تميزت بالفتور في بداية الأمر ولكنها أخذت بالتحسن على الصعيد السياسي والإقتصادي.

أولاً: العلاقات الصينية – العراقية:عندما أُعلنت جمهورية الصين الشعبية في أواخر عام ١٩٤٩، كان العراق وجميع الدول الأعضاء في الجامعة العربية ترتبط بعلاقات دبلوماسية مع حكومة تايوان كونها الممثل الشرعي الوحيد الصين المعترف فيه دوليا ، وفي آب ١٩٥٠ صوت العراق مع أعضاء الجامعة العربية على الاعتراف بحكومة تايوان في الأمم المتحدة، وفي ١ شباط ١٩٥١صوت العراق كذلك مع قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة، لإدانة جمهورية الصين الشعبية أثناء الحرب الكورية (١٩٥٠–١٩٥٣)[١]شهد مطلع عام ١٩٥٥ ، سلسلة من المحاولات البريطانية والأمريكية التي ترمي إلى جعل العراق المحور الأساس لتنفيذ مشروع الدفاع عن الشرق الأوسط، ولم يكن أمام الحكومة العراقية سوى الانضمام قُدماً بذلك الإزاء، لاسيّما وأنه يرى في المشروع ضماناً لحماية العراق من الخطر الشيوعي. لذلك كان من الدول الرئيسة في (ميثاق بغداد) في ٢٤ شباط ١٩٥٥[٢]. وفي ضوء ذلك، لم تُتَح الفرصة أمام الصين للتأثير على العراق ومنطقة الخليج عامةً في تلك المدة لتَحكّم الدول الغربية في مقدرات تلك البلدان[٣]أما من الناحية الإقتصادية، فحتى عام ١٩٥٥ لم يكن هناك أي تعاون يُذكر بين الدولتين، كون العراق جزءاً من المعسكر الرأسمالي الذي تسيطر عليه الإمبريالية الغربية، وفي أعقاب مؤتمر باندونغ عام ١٩٥٥، بدأ الصينيون محاولاتهم لتحسين علاقاتهم مع المساهمين بما فيهم العراق، إذ كانت بعض القوى السياسية العراقية المعارضة تعتقد أن للصين القدرة في دعم النضال الشعبي ضد المعسكر الغربية. مع ذلك، وفي أعقاب المؤتمر حازتْ مصر على اهتمام الصين بين جميع الدول العربية، إذ كان العراق لا يُعدُ حليف محتمل في النضال ضد ذلك المعسكر، لذلك لم تشهد العلاقات الصينية العراقية تحسناً فورياً بعد المؤتمر، بفعل تزايد النفوذ البريطاني والأميركي في العراق [٤].عقب ذلك، حصل تغير ملحوظ في سياسة الصين حيال العراق عام ١٩٥٨ وأصبحَ حليفاً محتملاً بين الدول العربية، وكان ذلك التحول في سياسة الصين يعزى يعزى لنجاح ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، برئاسة الزعيم عبد الكريم قاسم ضد النظام الملكي، فكان رد فعل الصين فورياً لتطوير العلاقات مع العراق وتقديم الدعم الكامل للنظام الجمهوري الجديد.ففي يوم ١٦ تموز ١٩٥٨ اعترفت حكومة الصين الشعبية بالجمهورية العراقية معربة عن ابتهاج الشعب الصيني لتحرر العراق من التبعية الامبريالية، وأعلنت الصحف الصينية عن تطوع الآلاف من الصينيين للدفاع عن الجمهورية العراقية ضد التدخل الانكلو–أميركي، وتأسياً على ذلك قرر العراق الاعتراف بجمهورية الصين الشعبية في اليوم ذاته، إذ أصدر رئيس الوزراء البيان الآتي" نظراً لموقف جمهورية الصين الشعبية فقد قرر مجلس الوزراء الاعتراف بحكومة الصين الشعبية وابلغ ذلك رسمياً" [٥]. في السياق نفسه، بعث وزير خارجية الصين (شو ان لاي Chou En-lai – ٥ آذار ١٨٩٨–٨ كانون الثاني ١٩٧٦) في ٢٩ تموز ١٩٥٨ رسالة إلى الزعيم عبد الكريم قاسم بينَ فيها أن الحكومة الصينية على أتم الاستعداد لاتخاذ الخطوات الضرورية لتطوير العلاقات الثقافية والاقتصادية بين الجمهورية العراقية والصين، وأكد (لاي) لقاسم أن الصين ستقدم كل تأييد لحكومة الجمهورية والشعب العراقي في نضاله لصيانة استقلاله الوطني ومقاومة العدوان الاستعماري[٦]. ويمكن تفسير دعم الصين للجمهورية العراقية للأسباب الآتية:

١– رأت الصين أن عبد الكريم قاسم كزعيم ثوري جديد يمكن أن يتحدى مكانة جمال عبد الناصر بين الدول العربية، لاسيما بعد الاستياء الصيني من الأخير نتيجة المعاملة القاسية مع الشيوعيين العرب في مصر وسورية.

٢– عدت الصين أن إعلان قاسم انسحاب العراق من ميثاق بغداد تحديا عراقياً كبيراً إلى السلطات الأميركية والبريطانية في منطقة الخليج بشكل خاص والعالم العربي بشكل عام.

٣–خلاف ناصر وقاسم، منحَ الشيوعيين في العراق بعض المناصب السياسية في الجمهورية العراقية. بالرغم من أنها لم تكن من المناصب السيادية فيها، لكن الصين لاقتْ فيها فرصة لتعزيز علاقتها مع قاسم وقتذاك.

٤–على عكس العديد من الدول العربية بما في ذلك مصر، العراق لم يدعم تمرد التبت الذي حصل ضد الحكومة الشيوعية الصينية في آذار ١٩٥٩. من جانب آخر، مثلت الثورة العراقية من وجهة نظر الحكومة الصينية خطوة مشجعة نحو تحرير المنطقة كلها من الهيمنة الغربية [٧].

ومن الجدير بالإشارة أن جميع الأسباب المذكورة أعلاه، فضلاً عن حاجة الصين إلى استخدام المنطقة لتقويض التقارب السوفيتي مع الدول العربية، جعل الصين على الاستعداد لدعم حكومة قاسم في العراق.مع ذلك، أتسمتْ العلاقات السياسية والاقتصادية بين الطرفيين بنوع من الفتور، نتيجة رفض الإدارة الصينية موقف الحكومة العراقية من اضطهاد ومحاكمة عدد من أعضاء الحزب الشيوعي العراقي، لاسيما بعد اتهام الأخير بالوقوف وراء الاضطرابات التي حدثت في الموصل في آذار ١٩٥٩، وأعمال الشغب في كركوك في تموز ١٩٥٩. فضلاً عن استياء الحكومة الصينية من تأخير الجمهورية العراقية في تسمية سفيرٍ لها في الصين [٨]وتأكيداً منها على أهمية تعزيز العلاقات بين الدولتين، وجهت الحكومة الصينية دعوة للجمهورية العراقية لحضور احتفالات جمهورية الصين الشعبية بمناسبة العيد الوطني العاشر لها. في ضوء ذلك أُلف وفد وزاري لحضور تلك الاحتفالات برئاسة وزير الداخلية أحمد محمد يحيى وعضوية كل من وزير الدولة فؤاد عارف وقاسم حسن سفير العراق في الهند. وقد غادر الوفد بغداد في ٢٤ أيلول ١٩٥٩ وصرحَ رئيس الوفد قبل مغادرته أنه يحمل رسالة من الزعيم عبد الكريم قاسم إلى الرئيس الصيني (ليو تشاوتشي). وصل الوفد في اليوم التالي وأستقبله في مطار بكين نائب رئيس الوزراء الصيني وعدد من المسؤولين وألقى احمد محمد يحيى رئيس الوفد خطابا في المطار ذكر فيه أنه يحمل معه النيات الطيبة للشعب العراقي والزعيم قاسم وأعرب عن تمنياته بتقدم ورفاهية الصين[٩]ومن جانبه، حمل الوفد رسالة من الزعيم عبد الكريم قاسم إلى الشعب الصيني جاء فيها. " أيها الشعب الصيني الكريم يسرني جدا أن يزور بلادكم العظيمة وفد من الجمهورية العراقية الصديقة لكم ويقدم لكم التهاني بالذكرى العاشرة المجيدة لتأسيس جمهورية الصين الشعبية ويفرح معكم بهذا النصر المبين. أني ليسرني بهذه المناسبة السعيدة أن ابعث إليكم بكلمة تحمل شعوري الصادق نحوكم وتحيتي الطيبة إليكم مع تحية الشعب العراقي الصديق الذي يحبكم ويقدر نضالكم الشريف في سبيل التحرر والاستقلال، ونحن لا ننسى أبدا صداقتكم وتضامنكم مع الجمهورية العراقية الخالدة واحتفالكم بثورتنا في ١٤ تموز الخالد. أنني أيها الشعب الصيني الكريم أرجو لكم دائما وأبداً الحياة الحرة الكريمة ولبلادكم العظيمة التقدم والازدهار ولرجالكم المخلصين كل خير وتوفيق والسلام عليكم" [١٠].بعد ذلك شهدت العلاقات الصينية العراقية تطوراً سريعاً إذ زارت الصين ثمانية وفود حكومية عراقية وشعبية ومن الحزب الشيوعي بين أيلول ١٩٥٨ وكانون الأول ١٩٥٩، بالمقابل زارت العراق ثلاثة وفود صينية في المدة نفسها. علاوة على ذلك، كانت الصين قد دأبتْ على الدفاع لفظياً عن نظام قاسم وإطلاقِهِ لأول مرة هجوم قاس على ناصر عندما دعمت مصر محاولة انقلاب فاشلة للإطاحة بقاسم في ٧ تشرين الأول ١٩٥٩[١١]وبهدف ترسيخ العلاقات بين الدولتين، قررت الحكومة العراقية فتح سفارة لدى جمهورية الصين الشعبية، وفي ٢٨ نيسان ١٩٦٠، قدمَ (عبد الحق فاضل ١٩١١-١٩٩٢) أوراق اعتماده أول سفير فوق العادة ووزير مفوض للجمهورية العراقية في الصين، وألقى السفير خطاباً أشاد فيه بكون العراق والصين مركزين للثقافة والحضارة في العالم القديم وهما الآن يجددان روابطهما بطريقة أكثر فائدة في ميادين خدمة السلام، والتعاون في تقرير مصالح البلدين في المجالات الثقافية والسياسية والإقتصادية، وأشاد بالانتصارات التي أحرزها الشعب الصيني تحت قيادة أبناءه المخلصين وفي رد لها على خطاب السفير قالت(سونغ تشينغ) نائب رئيس الجمهورية " أن الصين والعراق كلاهما بلد له حضارة قديمة وقد نشأت بين شعبينا صداقة تقليدية منذ قديم الزمان ولكنها تعرقلت في القرن الماضي بسبب وجود المستعمرين...أن شعبينا يشاركان في الرغبة في مناهضة الاستعمار وقد قدمت الصين الشعبية وستقدم الدعم والتأييد الثابت للشعب العراقي من اجل الدفاع عن الاستقلال الوطني" [١٢]وفي جلسة مجلس الوزراء العراقي يوم ٣٠ نيسان ١٩٦٠ وافق على قيام وزير التجارة ابتداء من الأسبوع الأول من آيار ١٩٦٠، بزيارة الصين الشعبية وعقد اتفاقية تجارية بين العراق والصين، وفق الأسس والمداولات المتفق عليها وذلك تلبية للدعوة الموجهة من الصين مع تخويل وزير التجارة بالتوقيع نيابة عن الجمهورية العراقية. وضم الوفد العراقي وزير التجارة عبد اللطيف الشواف، ومظفر حسين جميل من البنك المركزي، وفاضل الجلبي مدير العلاقات التجارية، ومحمد العطار من وزارة التجارة، فضلاً عن السفير العراقي بالصين[١٣].غادر الوفد إلى الصين في ١٢ آيار ، وعقب وصوله تم التوقيع على اتفاقية تجارية بين الجمهورية العراقية وحكومة جمهورية الصين الشعبية يوم ٢٥ آيار ١٩٦٠. جاء في الاتفاقية أن حكومة البلدين رغبة منهما في تعزيز الصداقة وتنمية العلاقات التجارية على مبادئ المساواة والمنفعة المتبادلة والموازنة بين أقيام الصادرات والاستيرادات فقد اتفقنا على أن يمنح كل منهما الآخر معاملة أكثر الأمم حظوة فيما يتعلق بالرسوم الكمركية وجميع الرسوم والضرائب الأخرى التي تفرض على الصادرات والاستيرادات أو مرور السلع بطريقة الترانزيت والإجراءات الأخرى، وان يجري التبادل التجاري بينهما وفقا لمبدأ الموازنة بالبضائع المتفق عليها. قدم وزير التجارة الصيني (بي شي شانغ) الذي أبرم الاتفاقية نيابة حكومته البيان الآتية إلى وزير التجارة العراقي. جاء فيهِ" لي الشرف أن أشير إلى ما اتفقنا عليه من أنه لا يحق للمشترين من أي من بلدينا أن يعيدوا تصدير السلع المستوردة من البلد الأخر إلى البلد الثالث ما لم يقترن إجراء مثل هذه الصفقات بالموافقة المسبقة من قبل السلطات المختصة من البلدين"[١٤]وفي الوقت نفسه، وافق عبد اللطيف الشواف على ما جاء في البيان السابق، كما ابلغ وزير التجارة الصيني نظيره العراقي على

موافقة حكومته على شراء ٦٥ ألف طن من التمور العراقية أثناء مدة سريان الاتفاقية التجارية بشرط أن تكون الأسعار والمواصفات والشروط الأخرى مناسبة. من جانب آخر، وقع الوفد العراقي مع الحكومة الصينية اتفاقية للمدفوعات بين البلدين وذلك لتسهيل وتنظيم المدفوعات المباشرة بينهما، ذلك بفتح مصرف الصين الشعبية حساب بالدينار العراقي وبفتح مصرف المركزي العراقي حساب بالدينار العراقي باسم مصرف الصين لتسديد كافة الحسابات[١٥]وعلى اثر أبرام تلك الاتفاقية ارتفعت نسبة الصادرات العراقية إلى جمهورية الصين الشعبية من ٦,٨٪ عام ١٩٦٠ إلى ٧,٣ %عام ١٩٦٢، من إجمالي الصادرات العراقية، التي تركزتْ على الحبوب والتمور[١٦]وبدعوة من وزير الدفاع الصيني (لين بياو *Lin Biao* ١٩٠٧-١٩٧١) وصل بكين يوم ٢٥ أيلول ١٩٦٠، وفد عسكري عراقي مؤلف من عشرة أعضاء برئاسة الزعيم عبد الرزاق محمود قائد الفرقة الثانية وذلك للمساهمة في احتفالات الذكرى الحادية عشرة لتأسيس جمهورية الصين الشعبية. وفي المأدبة التي أقامها(لوجي شينغ Logie Xing) رئيس أركان جيش التحرير الشعبي قال " أن الشعب الصيني وجيش التحرير الشعبي يكنان الإعجاب للنضال البطولي الذي خاضه الشعب العراقي لنيل وصيانة استقلاله الوطني ضد العدوان الاستعماري وان انتصاراتكم تُعد انتصارات مشتركة للشعوب المحبة للسلام في العالم اجمع، وإن الصداقة التقليدية بين الشعبين الصيني والعراقي قد تطورت مع استقلال البلدين على أساس مبادئ التعايش السلمي، وان زيارة الوفد العسكري العراقي تؤكد على نمو علاقات الصداقة بين البلدين" [١٧]إما الزعيم محمود عبد الرزاق فقد قال في خطابه أن للصين علاقات اقتصادية وثقافية وثيقة مع البلدان العربية، لاسيما مع العراق منذ القدم، وإن الصداقة بين الطرفين قد أقيمت على أساس النضال ضد الاستعمار، مبيناً إن الصين والعراق اللذين تعرضا للعدوان الاستعماري شقيقان يشاطران بعضهما السراء والضراء وأن ثمة تفاهماً عميقاً بين بلدينا وأننا نكن دائماً مودة حارة للشعب الصيني، مضيفاً أن العراق والصين لن يسمحا أبدا لأي بلدٍ أجنبي بالتدخل في شؤونهما الخاصة، لاسيما بعد أن أصبحت الصين منارا لشعوب جميع البلدان المناضلة من اجل الاستقلال والحرية، لأنها تمتلك مكانة رفيعة في الساحة الدولية[١٨]ساندتْ الصين موقف العراق عقب إعلان استقلال الكويت في ١٩ حزيران ١٩٦١[١٩]، إذ ظهر هناك ارتباك في سياسة الصين إزاء الاعتراف بالكويت، فبعد تردد اعترفت بالأخيرة في ٢٨ حزيران ١٩٦١، وكان ذلك التردد نابع من إن العراق أقرب حليف عربي للصين وقتذاك. مع ذلك بعث وزير الخارجية (شو ان لاي) رسالة إلى عبد الله السالم الصباح حاكم الكويت(١٩٥٠-١٩٦٥)، في ٣٠ حزيران جاء فيها" بمناسبة إعلان استقلال الكويت يشرفني أن أنقل باسم حكومة جمهورية الصين الشعبية إلى حكومة وشعب الكويت التهاني القلبية. أتمنى لشعب الكويت تحقيق المزيد من النجاح في قضية معارضة الامبريالية والاستعمار وحماية الاستقلال الوطني وبناء بلده. أتمنى لبلدكم الازدهار ولشعبكم السعادة" [٢٠]وبرغم أن الصين كانت أول دولة شيوعية تعترف بالكويت، ولكنها أظهرت الإدانة الشديدة للاحتلال العسكري البريطاني للكويت، فمع استفحال التهديد العراقي بضم الكويت، طلب عبد الله السالم في ٣٠ حزيران المساعدة العسكرية البريطانية واعلم الحكومات العربية بذلك، وفي اليوم التالي نزلت القوات البريطانية في الكويت. وفي هذا الصدد علقت وكالة أنباء الصين الجديدة في ٢ تموز ١٩٦١، نزلت القوات البريطانية البرية والبحرية والجوية في الكويت باسم تقديم المساعدة للكويت ومرة أخرى وقعت تحت الاحتلال العسكري البريطاني، برغم أن الأخيرة اعترفت بالكويت بلداً مستقلاً ذات سيادة في ١٩ حزيران، مع أن رئيس الوزراء العراقي عبد الكريم قاسم صرح في ٢٥ حزيران أن الكويت "جزء لا يتجزأ من العراق" مضيفاً أن الكويت كانت تحت الحكم العثماني وجزءاً من محافظة البصرة، وسوف تصدر الجمهورية العراقية قراراً جمهورياً تُعين بموجبه شيخ الكويت حاكماً لإقليم الكويت التابع للبصرة[٢١].راقبت الإدارة الصينية عن كثب النزاع بين العراق والكويت في الوقت الذي كانت تحاول فيه كشف الجانب السلبي للكويت في ذلك الأمر، وإدانتها الشديدة لتواجد القوات البريطانية في الكويت، بقولها "أن الكويت جزء من جمهورية العراق مثلما تايوان هي جزء من الصين". وعقب انسحاب القوات البريطانية من الكويت في ٩ تشرين الأول ١٩٦١، بقى موضوعان لتدينهما هما نقل القوات البريطانية من الكويت إلى أماكن أخرى من شبه الجزيرة العربية والخليج، والجوانب السلبية للسياسات النفطية الكويتية. ففي تقرير لوكالة أنباء الصين ذكرت أن معظم القوات البريطانية سيتم تحويلها إلى البحرين وعدن لتكونان قاعدة عسكرية بريطانية في شبه الجزيرة العربية، لحماية المصالح البريطانية، والهيمنة على الثروات النفطية في عموم الخليج[٢٢]من جانب آخر، حاولت الصين استثمار تلك التطورات في علاقتها مع العراق، لاسيما وإنها تَعُدّ كلاً من الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد السوفييتي الخطر الرئيس على استقرارها الإقليمي والعالمي. لذلك سعتْ الحكومة الصينية استمرار دعمها للحكومة العراقية من أجل الحد من النفوذ السوفيتي والغربي في العراق. ففي رسالة تهنئة بمناسبة ذكرى ثورة ١٤ تموز، بعث بها وزير الخارجية الصيني (لاي) إلى عبد الكريم قاسم في تموز عام ١٩٦٢، أكد أن وجود علاقات متينة وودية بين الصين والعراق، وفقا لرغبة مشتركة من الطرفين في تعزيز التضامن بين الدول الآسيوية والأفريقية وكذلك الحفاظ على السلام العالمي، متمنياً النجاح للشعب العراقي في نضاله ضد الإمبريالية الاستعمارية لحماية استقلاله الوطني، والذي يحظى بالدعم الكامل من الصين شعباً وحكومةً[٢٣]وقعت الصين والعراق في ١٠ كانون الثاني ١٩٦٣ اتفاقاً آخر لتجديد

أتفاقية التجارة التي وقعت بينهما في آيار ١٩٦٠، ولمدة عام واحد قابل للتجديد، وبموجبه تصدّر الصين مختلف السلع بما في ذلك المعدات الصناعية، الأجهزة الكهربائية، والحرير والقطن والصلب والأخشاب. بينما العراق يصدر التمور والنفط الخام والمنتجات النفطية والصوف وغيرها من المنتجات. ونتيجة لذلك، ارتفع حجم التجارة بين الجانبين بشكل كبير من ٨,٥ مليون دولار عام ١٩٥٩ إلى كثر من ١٧ مليون دولار عام ١٩٦٣[٢٤]اعترفت الصين بالنظام العراقي الجديد عقب انقلاب ٨ شباط ١٩٦٣، بالرغم من حملات القمع التي قامت بها الحكومة ضد الشيوعيين. ويمكن تفسير ذلك برغبة الصين بسد الفراغ الذي قد تتركه الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد السوفيتي بالعراق. ففي ٢٣ أيلول ١٩٦٣ تم التوقيع على اتفاقية التبادل التجاري بين العراق والصين على أن تكون سارية المفعول لمدة عام تجدد تلقائياً[٢٥]. وبحلول عام ١٩٦٥ كانت الصين قد أصيبت بالإحباط إزاء سياسة الحكومة العراقية على اثر تماديها محاربة الشيوعيين . وبعد الحرب (العربية الإسرائيلية) عام ١٩٦٧ أصبحت الصين مقتنعة أن هناك تقاطعاً للعمل مع الحكومة العراقية، التي كانت تعتمد على الاتحاد السوفيتي للحصول على الدعم السياسي والتكنولوجي حينذاك. لذلك حاولتْ الصين دعم النضال العربي ضد الإمبريالية الغربية، إذ حظيت حركات التحرر الوطني على اهتمام الصين في العراق ومنطقة الخليج في أواخر عام ١٩٦٩ ومطلع عام ١٩٧٠، لاسيما بعد تغير وجهة نظر الصين إلى العالم الخارجي، وتركيزها على أن الاتحاد السوفييتي يشكل الخطر الرئيس على أمنها على وجه الخصوص واستقرار العالم بشكل عام[٢٦]نتيجة ذلك، كانت الصين تخشى من زيادة النفوذ السوفيتي في العراق، فحاولت مرة أخرى في جذب النظام العراقي، فوقّعتْ مع العراق اتفاقية التعاون الاقتصادي والتكنولوجي في ٢١ حزيران ١٩٧١، تقدم بموجبها الصين قرضا للعراق قدره ٢٩ مليون دولار، يستخدم للتنقيب عن النفط، يغطى بالبضائع العراقية لمدة ١٠ أعوام، وفي ٢٧ تشرين الثاني من العام نفسه، حصلت الصين على مشروع بناء جسر على نهر دجلة في الموصل، كما وقعت وثيقتين حول إنعاش التعاون التجاري والاقتصادي والتكنولوجي بين الصين والعراق في ٦ تموز ١٩٧٥، وبعدها تم الاتفاق على تجهيز الصين بـ١٥٠ ألف طن من الكبريت العراقي في٢١ كانون الأول ١٩٧٥[٢٧]ويوضح الجدول الآتي قيمة الصادرات والاستيرادات الصينية مع العراق للمدة(١٩٥٩-١٩٧٦).جدول (١)صادرات واستيرادات الصين مع العراق للمدة(١٩٥٩-١٩٧٦)[٢٨]القيمة مليون دولار

العام	الصادرات	الاستيرادات	المجموع
١٩٥٩	٤,٤٤	٣,٩٣	٨,٣٧
١٩٦٠	٥,٦٤	١,٢١	٦,٨٥
١٩٦١	٥,٠٥	٣,٥٢	٨,٥٧
١٩٦٢	١٠,١٦	٤,٦٢	١٤,٧٨
١٩٦٣	١٠,٤٢	٧,١٩	١٧,٦١
١٩٦٤	١٣,٠٦	٣,٩٨	١٧,٠٤
١٩٦٥	١٣,٩٨	٧,٢٥	٢١,٢٣
١٩٦٦	١٨,٠٩	٥,٥٥	٢٣,٦٤

العام	الصادرات	الاستيرادات	المجموع
١٩٦٧	١٤,٧٥	٦,٦٤	٢١,٣٩
١٩٦٨	١٦,٦١	٤,٢٢	٢٠,٨٣
١٩٦٩	١٨,٨٦	٤,٥٣	٢٣,٣٩
١٩٧٠	١٧,٥٢	٤,٥٤	٢٢,٠٦
١٩٧١	٢٠,٢٢	٤,١٣	٢٤,٣٥
١٩٧٢	١٨,٧٤	٧,٢٧	٢٦,٠١
١٩٧٣	١٦,٨٥	٤,٧٤	٢١,٥٩
١٩٧٤	٥٤,٦٠	٦٩,٢٤	١٢٣,٨٤
١٩٧٥	٦٥,٤٨	١١٧,٨٤	١٨٣,٣٢
١٩٧٦	٥٥,٤٤	٨٣,٤٩	١٨٣,٩٣

من معطيات الجدول السابق يُلاحظ ارتفاع قيمة التبادل التجاري بين الدولتين بشكل تدريجي أثناء تلك المدة، وحتى عام ١٩٧٤ كان الميزان التجاري لصالح الصين وبفارق كبير، ولكن يبدو عقب أزمة النفط عام ١٩٧٣ ارتفعت الاستيرادات الصينية من النفط الخام العراقي فأصبح الميزان التجاري لصالح العراق.أما من الناحية السياسية فقد استمرت العلاقات العراقية الصينية بشكل ايجابي حتى عام ١٩٧٦، فبعد وفاة الزعيم الصيني (ماو تسي تونغ) في ١٩ أيلول ١٩٧٦ زار وفد حكومي عراقي رفيع المستوى السفارة الصينية في بغداد لتقديم تعازيه وقدم البيان الآتي" **لقد فقد العالم واحدا من ابرز القادة الاشتراكيين وممن كان له باع طويل في الدفاع عن الحقيقة من موقعه ووفق ما يؤمن به. فخسرت الصين قائدا عظيما له الفضل الأول في بناء الاشتراكية فيها. نقدّم تعازينا ومواساتنا للحكومة والشعب الصيني الصديق ولعائلة الفقيد**"[٢٩]وفي ضوء الاعتبارات السابقة، ظهر في العلاقات الصينية العراقية منذ اعتراف الصين بالجمهورية العراقية عام ١٩٥٨، مساران يوضحان تلك العلاقات. وهما المقترب الإيديولوجي، والمصالح المتبادلة. ولما كانت المصالح المتبادلة محدودة لأن الصين كانت منصرفة إلى مشاكلها وهي شبه منعزلة إقتصادية. لذلك، أقام العراق علاقته الإقتصادية مع الاتحاد السوفيتي والدول الصناعية الكبرى التي مثلت السوق العالمي لنفطه ومصدر التكنولوجيا المتطورة. وعليه، كان المقترب الأيديولوجي الأكثر فعالية في تعيين العلاقات بين الدولتين.ومن جانب آخر، فقد سعى العراق إلى أن يكون في منأى عن الخلاف السوفيتي –الصيني. فالاتحاد السوفيتي كان من المناهضين للإمبريالية والهيمنة الرأسمالية ولسياسات النفوذ ومحاولات التدخل في الشؤون الداخلية، وفي الوقت ذاته، كانت الصين من أنصار حركة عدم الانحياز ومن المنتقدين للسياسة الأميركية والمنادين بالاستقلالية وَلِحقِ الشعوب في اختيار طريقها في الحياة. برغم ذلك، تأثرت العلاقات الصينية العراقية بتطورات السياسة الإقليمية والدولية في المنطقة. فالصين كدولة كبرى وبرغم المقيدات الأميركية والسوفيتية على توغلها في الشرق الأوسط، أدركت الأهمية الجيوسياسية للعراق في دعم مصالحها القومية، فسعت إلى تطوير علاقاتها الثنائية معه من الناحية السياسية والاقتصادية وذلك ما انعكس إيجابا على تبادل الوفود الدبلوماسية وعقد عدد من الاتفاقيات التجارية بين الدولتين .

ثانياً: السياسة الصينية إزاء المملكة العربية السعودية:كانت منطقة الخليج وما تزال من أهم المناطق العالمية التي تتمتع بأهمية سياسية وإقتصادية، جعلت منها مركزاً للصراع والتنافس الدولي والإقليمي، وغدتْ لها قيمة إستراتيجية كبيرة في السياسات الدولية من حيث موقعه الجغرافي. فهو صلة الوصل بين الشرق والغرب وبين جنوب آسيا وإفريقيا. وهو مركز التقاء مختلف طرق التجارة الدولية منذ القدم مما جعله ميداناً للصراع بهدف السيطرة عليه. لذلك سنحاول في هذا المحور تسليط الضوء على العلاقات الصينية مع كل من المملكة العربية السعودية أولاً والكويت ثانياً بكونهما من أكثر الدول تأثيراً في المنطقة من الناحية السياسية والإقتصادية.تأثرت العلاقات الصينية السعودية منذ عام ١٩٥٠، بسبب الأيديولوجية الشيوعية الصينية التي عارضتها السعودية معارضتةً شديدة وَعّدتها فكراً غربياً يشجع على عدم الاستقرار والتغير الثوري وتتنافى جوهريا مع تعاليم

الدين الإسلامي. فضلا عن سياستها السلبية إزاء الأقلية المسلمة، لاسيما أثناء مدة الثورة الثقافية، كل ذلك أسهم في تعزيز الرأي السعودي السلبي من الصين[٢٩].كما كانت السعودية تشعر بقلق بالغ إزاء التهديد السوفيتي–الصيني غير المباشر في المنطقة من طريق دعمهما الأيديولوجيات الأخرى مثل الناصرية، والبعثية، والاشتراكية، والشيوعية في عدد من البلدان العربية. ومن وِجهة النظر السعودية، فأن ذلك الدعم الصيني والسوفييتي الماركسي شكل حالة تهدد مستمر لأمن منطقة الخليج وشبه الجزيرة العربية. أما الصين فأنها تعدّ المملكة السعودية دولة رجعية معادية للشيوعية ولديها تحالف وثيق مع المعسكر الرأسمالي[٣٠].

برغم ذلك، كانت الإدارة الصينية تأمل بتحسين العلاقات مع السعودية لعدة أسباب من أبرزها.

١- أن السعودية لم تُدِنْ الصين لكونها هي المعتدية في الحرب الكورية. عكس بعض الدول العربية الأخرى.

٢- لم تؤيد السعودية قرار الولايات المتحدة الأميركية الذي تقدمت به لتأجيلالنظر في أي مقترح لاستبعاد تايوان من الأمم المتحدة.

٣- رفض السعودية الانضمام إلى تحالفات إقليمية مع الغرب في المنطقة مثل (ميثاق بغداد ١٩٥٥)، كما تعاونت مع حكومة ناصر في الجهود المبذولة لاحتواء العراق وثني الآخرين، بما في ذلك سورية والأردن من الانضمام إلى ذلك الميثاق.

٤- دعمت السعودية خطوة عبد الناصر في أيلول ١٩٥٥ لإبرام صفقة أسلحةمع الاتحاد السوفيتي والتي كان للصين دورٌ كبيرٌ في عقدها.كما قامت السعودية بدعم تأميم عبد الناصر لقناة السويس، وقطعت العلاقات الدبلوماسية مع بريطانيا وفرنسا وأعلنت حظرا على شحنات النفط إلى الدول الأوروبية نتيجة العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦[٣١].من التطورات المذكورة أعلاه فأن الحكومة الصينية لاحظت أن السعودية تنتهج سياسة خارجية مستقلة عن الغرب.وقدرتْ الصين ذلك، لاسيما بعد جهود بكين منذ مطلع عام ١٩٥٥، لتعزيز مكانتها بين دول العالم الثالث والتي يمكن الاعتماد عليها.من جانب آخر، استخدمت الصين ورقة المسلمين لتعزيز علاقتها مع السعودية، ففي مؤتمر باندونغ جلب وزير الخارجية الصيني (تشو إن لاي) معه أثنين من أبرزالشخصيات الإسلامية الصينية لحضور المؤتمر، وكان ذلك مؤشراً ايجابياً على إن الحكومة الصينية مستعدة لاستثمار المسلمين للوصول إلى العالم العربي الإسلامي، إذ التقى(لاي)، بوزير الخارجية السعودي (فيصل بن عبد العزيز ال سعود ١٤ نيسان ١٩٠٦–٢٥ آذار ١٩٧٥) رئيس الوفد السعودي. وأولى القضايا التي تم مداولتها قضية السماح المسلمين الصينيين الدخول للسعودية لأداء فريضة الحج. فحتى ذلك الوقت لم يُسَمحْ للمسلمين الصينيين من قبل الحكومة السعودية دخولهم لأداء تلك الفريضة، وعقب ذلك وافقتْ السماح لعشرين ألف مسلماً صينياً لزيارة مكة المكرمة كل عام[٣٢]كان استخدام الإسلام في السياسة الخارجية للصين إزاء السعودية جلياً، لاسيما عقب اجتماع رئيس جمعية الصين الإسلامية ورئيس بعثة الحج الصينية لمكة المكرمة برهان رشيدي عام ١٩٥٦، مع رئيس الديوان الملكي ووزير المالية السعودي، ويبدو أن لقاء برهان مع هؤلاء القادة السعوديين الكبار، كانت إشارة إلى أنه لم يكن مجرد شخصية دينية ولكنه أيضا شخصية مهمة في وزارة الخارجية الصينية[٣٣]أصبح الإسلام في الصين أداة مهمة للحكومة ليس فقط لتعزيز علاقاتها مع دول العالم المسلم؛ بل أيضا لترويج أفكار (ماو)، بين ملايين المسلمين في آسيا وأفريقيا، لذلك أعطى مزيداً من الحرية الدينية للمسلمين، وسمح لهم بأنشاء عدد غير قليل من المساجد، فضلاً عن ارتقاء عدد من المسلمين بعض المناصب المهمة في الحكومة الصينية، كما أدى المسلمون في الصين دورا رئيس في تدعيم العلاقات السياسية بين الصين ودول أخرى مثل اندونيسيا وباكستان ومصر وسوريا واليمن وأفغانستان. ومنذ عام ١٩٥٦ بعثتْ الجمعية الإسلامية الصينية قوافل الحج إلى مكة المكرمة كل عام حتى مطلع الثورة الثقافية في عام ١٩٦٤ عندما أعلن توقف تلك القوافل[٣٤]عقب انتشار أفكار الثورة الثقافية، غرقت الصين في الفوضى التي راح ضحيتها مئات الألوف، بفعل تعذيب الملايين، وتخريب جانب كبير من تراث الصين الثقافي. واستخدم الحزب الشيوعي الصيني ممارسات قاسية ضد الأقليات المسلمة، وكذلك ضد الأقليات الأخرى مثل التبتيين والمغول. فأغلقت معظم المساجد والمدارس الإسلامية ومراكز تعليم اللغة العربية أبوابها، علاوة على ذلك قامت الحكومة بإحراق نسخٍ من القرآن وغيرها من النصوص الدينية؛ كما جُرِّدَ عدد كبير من المسلمين من مناصبهم الإدارية وتعرض عدد منهم إلى القتل والاعتقال لمقاومِتهم ممارسات الحكومة الصينية[٣٥]في الوقت نفسه، كان هناك حدثين أمران مهمّان كان لهما الأثر الأكبر في التأثير على الأمن القومي السعودي، هما اندلاع ثورة ظفار منذ عام ١٩٦٥[٣٦]، وتأسيس (جمهورية اليمن الجنوبي) في ٣٠ تشرين الثاني ١٩٦٧، بمساندة من الاتحاد السوفيتي، إذ دعمتْ الصين الحركات المذكورة ، وقدمت الدعم الإقتصادي والسياسي لهما، لذلك انقطعت العلاقات المباشرة بين الصين والسعودية في نهاية عام ١٩٦٩[٣٧]. ومرة أخرى، فإن الحكومة السعودية، عَدّتْ الصين قوة معادية للإسلام ومصدرا لعدم الاستقرار والتغيير الثوري في المنطقة.وفي وقتْ لاحق انتهجت الصين سياسة خارجية أكثر إيجابية إزاء دول منطقة الخليج وشبه الجزيرة العربية، منذ مطلع عام ١٩٧٢، لاسيما بعد التقارب الأميركي– الصيني ودخولها الأمم المتحدة، إذ كانت هناك مخاوف صينية من التوسع السوفيتي في المنطقة. وعليه، وإدراكاً لأهمية الثقل السياسي

والإقتصادي للسعودية في المنطقة وقدرتها على ممارسة دور رئيس في الجهود لاحتواء التغلغل السوفيتي، كثفت الصين من جهودها لإقامة اتصالات مع المملكة. رحبت السعودية بذلك التحول في السياسة الخارجية الصينية، لاسيما بعد تخليها عن دعمها للثورة في ظفار وإقامة علاقات دبلوماسية مع سلطنة عُمان، وتوقف دعمها لليمن الجنوبي وتَحَسُّن علاقاتها السياسية والإقتصادية مع اليمن الشمالي، وتأييد سياسة السعودية بما يتعلق بالصراع العربي– الإسرائيلي وتوظيف شعار النفط سلاح بالمعركة في حرب ١٩٧٣، إذ روجتْ الصحف الصينية العديد من المقالات التي تبين وجهة نظر القيادة السعودية من ذلك الصراع[٣٨].أما فيما يتعلق بالعلاقات الإقتصادية الصينية– السعودية فقد شهدت تقلبات بفعل تأثيرها المباشر بالوضع السياسي بين الطرفين. ويبين الجدول أدناه قيمة الصادرات الصينية إلى السعودية للمدة(١٩٥٥–١٩٧٦)**جدول (٢)صادرات الصين إلى السعودية للمدة(١٩٥٥–١٩٧٦)[٣٩]القيمة مليون دولار**

العام	الصادرات
١٩٥٥	٠,١٢
١٩٥٦	٠.٠٤
١٩٥٧	٠,١٧
١٩٥٨	٠,١٩
١٩٥٩	٠,٢١
١٩٦٠	١,٢٦
١٩٦١	٠,٧٣
١٩٦٢	٠,٧٧
١٩٦٣	١,٤٥
١٩٦٤	٢,٦٣
١٩٦٥	٤,٢٠
١٩٦٦	٧,٦٦
١٩٦٧	٨,٨٤
١٩٦٨	٤,٣٨
١٩٦٩	٠,٧٥
١٩٧٠	١,٠٦
١٩٧١	٢,١٠
١٩٧٢	١,٤٢
١٩٧٣	١,٦٤
١٩٧٤	٣,٠٦
١٩٧٥	٣,٨٩
١٩٧٦	٦,٧٥

يظهر من الجدول السابق ضآلة التبادل التجاري بين الدولتين، وانقطاع الإستيرادات الصينية من السعودية، مع ذلك، كان هناك ارتفاع طفيف في الصادرات الصينية بعد عام ١٩٧٣، نتيجة تَحسُّن العلاقات السياسية بين الطرفين.

ثالثاً: السياسة الصينية إزاء الكويت:حظيت الكويت على اهتمام الدول الكبرى، لاسيما بريطانيا والولايات المتحدة الأميركية، لما تزخر به من ثروات نفطية هائلة. فعلى أثر تأميم النفط الإيراني في عام ١٩٥١، وإعلان الدول الغربية مقاطعة الصادرات الإيرانية، أصبح التركيز أكثر على النفط الكويتي. في ذلك الوقت كانت للصين تدور في فلك السياسة السوفيتية المعادية للولايات المتحدة والمعسكر الرأسمالي. لذلك غدتْ سياسة بكين حيال الكويت انعكاسا لانحيازها مع موسكو. وعليه، صنفت الإدارة الصينية النظام الكويتي كجزء من المعسكر الرأسمالي بقيادة الولايات المتحدة، وحتى بعد مؤتمر باندونغ عام ١٩٥٥، لم تنظر الصين إلى الكويت بأن لديها الرغبة والمقدرة في دعم النضال الشعبي ضد الوجود

الأجنبي فيها، إذ بَقِتْ الكويت موالية للبريطانيين ولم تناهض إنشاء ميثاق بغداد، الذي انتقدته الصين بشكل واسع[٤٠].سارت العلاقات الصينية–الكويتية بشكل بطيء حتى بعد استقلال الكويت، وصولاً إلى مطلع عام ١٩٦٥، إذ لم تعترف الكويت بالصين؛ لكنها كانت مُعترفة بشرعية الصين الوطنية (تايوان) وسمحت بفتح سفارة لها في العاصمة الكويت. برغم ذلك زارَ وفد تجاري كويتي العاصمة بكين في ١١ شباط ١٩٦٥ وأستقبله وفد صيني ضمَ شخصيات سياسية وإقتصادية مرموقة، وفي اليوم التالي استقبل الوفد وزير الخارجية الصيني (شو أن لاي)، وفي ١٣ شباط أجتمع الوفد مع الرئيس (ليو شاوتشي). ومن الظاهر أنه لم يتم التوصل بين الطرفين إلى اتفاقية حول الاعتراف، لكنه تم الاتفاق على إنعاش العلاقات التجارية. وفي ١٧ شباط ١٩٦٥ صدر بيان مشترك جاء فيه " أجرى الوفد الكويتي في ١٢ و١٣ شباط محادثات مع الوفد الصيني برئاسة رئيس لجنة العلاقات الإقتصادية مع البلدان الأجنبية في جمهورية الصين الشعبية، حول جميع الجوانب المتعلقة بالتعاون الإقتصادي وتطوير العلاقات التجارية بين البلدين على أساس المساواة والمنفعة المتبادلة. ولتحقيق هذا التعاون وجه رئيس الوفد الكويتي دعوة للصين لكي ترسل وفداً لزيارة الكويت وقد رحب الجانب الصيني بالدعوة"[٤١]كانت الصين حريصة على تطوير التجارة مع الكويت كأساس لإقامة العلاقات الدبلوماسية، فَلبّتْ الدعوة على عجل. وقد وصل وفدها في ٥ حزيران ١٩٦٥ إلى الكويت، وأجرى الوفد محادثات حول العلاقات التجارية واجتمع في اليوم التالي مع الشيخ عبد الله السالم وسلمه رسالة من الرئيس ليو شاوتشي. وفي ١٠ حزيران عندما انتهت زيارة الوفد الصيني صدر بيان مشترك جاء فيه: " أجرى الوفد الصيني والوفد الكويتي محادثات وناقش الطرفان مسائل تتعلق بتطوير علاقات الصداقة والتعاون بين البلدين بما يتفق مع مصالح ورغبات الشعبين وعلى أساس المبادئ الخمسة: الاحترام المتبادل لوحدة الأراضي والسيادة، عدم الاعتداء المتبادل، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للطرف الآخر، والمساواة والمنفعة المتبادلة، والتعايش السلمي. وتبادل الطرفان الآراء حول تطوير العلاقات الإقتصادية والتجارية بين البلدين بهدف توسع تبادل البضائع بين البلدين وأعرب الوفد الصيني عن استعداده شراء السماد الكيمياوي والمنتجات الأخرى من الكويت" . في الوقت نفسه، اتفق الطرفين على إقامة معرض إقتصادي صيني في الكويت [٤٢].برغم ذلك، لم تشهد المدة من ١٩٦٥– ١٩٦٨ أي تقدم مهم في العلاقات الصينية الكويتية، إذ كان الإتصال الرئيس من طريق تبادل رسائل التهنئة بين البلدين. فبعد ذلك التأريخ حدث تقدم ملحوظ في العلاقات التجارية الصينية الكويتية بوصول أول شحنة من السماد الكويتي إلى الصين بعد مفاوضات شاقة ووجود مناهضة من شركات النفط الأجنبية. وبهذا الصدد لم يكن لدى السلطات الكويتية أي اعتراض على الاستيراد أو التصدير من وإلى الصين، بيدَ أن الصعوبة السياسية الرئيسة هي إحجام الصين الشعبية عن فتح سفارة لها في الكويت على أساس أن الصين الوطنية (تايون) هي جزء لا يتجزأ من التراب الصيني، ولا يجب أن يتم الاعتراف بها كدولة مستقلة أو السماح لها بفتح سفارة لها في أية دولة [٤٣]عوداً على بدء، فقد قررت شركة السماد والكيمياويات الكويتية أن تبدأ أول تجربة مع بكين لبيعها السماد على أساس أن للصين علاقات تجارية طبيعية مع الكويت. أول اتصال تم مباشرة مع شركة الكيمياويات الصينية في بكين، فبدأت المشاكل مع مجلس شركة السماد الكويتية، إذ احتجّت الشركات النفطية الأجنبية العاملة في الكويت على ذلك الإجراء، وَعَدّتْ ذلك الأمر يضر بمصالحها الإقتصادية بالمستقبل. فردَ مندوب شركة السماد الكويتية على ذلك الاعتراض قائلاً أن الكويت تمتلك ٦٠٪ من أسهم شركة السماد والكيمياويات، ولا يوجد أي شيء في الكويت يثني شركة كويتية من إقامة التبادل التجاري مع الصين الشعبية، فضلاً عن ذلك إن منتجي السماد في أوروبا الغربية واليابان، الذين لم تعترف دولهم بالصين الشعبية، يبيعون ملايين الأطنان من السماد للصين من دون قيود. نتيجة ذلك، قرر مجلس شركة السماد والكيمياويات الكويتية بيع ٦٠٪ من إنتاجها للصين[٤٤].يبدو أن التعاون التجاري بين الصين والكويت فتح آفاق للتقارب الدبلوماسي بينهما. فقد شهدت الشهور الأولى من عام ١٩٧١ اتصالات مكثفة بين الطرفين، إذ كانت الكويت على استعداد للاعتراف بالصين لسبب رئيس. فمع نهاية عام ١٩٧٠ أصبح واضحاً أن دخول الصين الأمم المتحدة بات وشيكاً، وذلك يعني أنه سيكون للصين دور فعّال في الشؤون العربية، لاسيما الصراع العربي–الإسرائيلي. أما بالنسبة للصين كان اعتراف الكويت يعني فتح الأبواب أمام الدول الخليجية الأخرى، وفي مقدمتها العربية السعودية. وتزامن ذلك مع خروج الصين من الثورة الثقافية، فكان هدف السياسة الخارجية الصينية أن تحقق الاعتراف من قبل أكبر عدد ممكن من الدول[٤٥]في ضوء ذلك، أصدرت الحكومة الكويتية في ٢٢ آذار ١٩٧٢ بياناً جاء فيه " أن حكومة جمهورية الصين الشعبية وحكومة دولة الكويت بموجب مبدأ تطوير المصالح المشتركة للبلدين وفي ضوء الموقف النبيل لجمهورية الصين في دعم النضال العربي ضد الامبريالية والصهيونية، وفي ضوء موقف حكومة الكويت بالاعتراف بحكومة جمهورية الصين الشعبية بكونها الحكومة الشرعية الوحيدة للصين، قررتا إقامة العلاقات الدبلوماسية على مستوى السفراء في اقرب وقت ممكن". نتيجة ذلك تم اتخاذ الخطوات لأفتتاح السفارتين في الكويت والصين وقدم أول سفير صيني لدى الكويت أوراق اعتماده في ٢٤ آب ١٩٧١، ومن جانبها قامت الكويت بدور نشط في تأييد دخول الصين الأمم المتحدة وناهضت القرار الأميركي الذي يطلب تمثيل (الدولتين الصينيتين) في الهيأة الدولية.

وعند انضمام الصين إلى الأمم المتحدة بعثتْ الحكومة الكويتية رسالة تهنئة بتلك المناسبة في ٢٨ تشرين الأول ١٩٧١[٤٦].استمرت العلاقات الصينية الكويتية بتحسن مستمر من الناحية السياسية والإقتصادية حتى عام ١٩٧٦. ويظهر الجدول أدناه قيمة الصادرات والأستيرادات الصينية مع الكويت للمدة ١٩٦١- ١٩٧٦.جدول (٣)صادرات واستيرادات الصين مع الكويت للمدة(١٩٦١-١٩٧٦)[٤٧]القيمة مليون دولار

العام	الصادرات	الاستيرادات
١٩٦١	١,٠٦	٠
١٩٦٢	١,٨٣	٠
١٩٦٣	٢,٧٩	٠
١٩٦٤	٥,٣٥	٠
١٩٦٥	٨,٣٩	٠
١٩٦٦	١٠,٥٥	٠
١٩٦٧	١٥,٦٩	٠
١٩٦٨	١٨,٠٥	٠
١٩٦٩	١٨,٨٤	٠,٣٨
١٩٧٠	١٦,٧٦	٣,٦٨
١٩٧١	١٨,٣٩	٣,٦٩
١٩٧٢	٢٤,١٠	٩,٧٨
١٩٧٣	٤١,٥٥	١٩,٠٥
١٩٧٤	٥٤,٣٣	٢٤,١٥
١٩٧٥	٦٩,٦٥	٢,٤٦
١٩٧٦	٩٩,٩١	١٠,٣٩

من مُعطيات الجدول رقم (٣)، نُلاحظ انعدام الصادرات الكويتية إلى الصين حتى عام ١٩٦٨، ويبدو ذلك انعكاس لفتور العلاقات الدبلوماسية فضلاً عن دور الشركات الأجنبية المهيمنة على المقدرات الإقتصادية الكويتية، لكن بعد التعاون التجاري في مجال استيراد السماد بين البلدين زادتْ تلك الصادرات وبوتيرة تصاعدية حتى عام ١٩٧٦.

الخاتمة:

وفق ما تقدم يمكن القول، أن السياسة الصينية إزاء العراق ودول الخليج العربي لا يمكن أن تختصر على البعدين السياسي والإقتصادي فحسب بل إن كلا البعدين لهما خلفية تأريخية وثقافية متشابهة بين الطرفين، إلاَّ إنَّ الاهتمام الصيني بتلك الدول إثناء مدة البحث قد تضاءل من الناحية السياسية وتنامى من الناحية الإقتصادي. مع ذلك تجدر الإشارة إلى إن دول الخليج العربي باستثناء الكويت لم توقع أيَّ اتفاقية اقتصادية مع الجانب الصيني حتى عام ١٩٧٦، ويبدو ذلك بضغط من الدول الرأسمالية في طليعتها الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا التي ترغب بالاستحواذ على المقدرات الاقتصادية لتلك الدول، فضلاً عن التباعد الأيدلوجي بين الطرفين.ومن جانبها، أكدت الدوائر الخارجية الصينية لو أن الأموال النفطية العربية وُجِهَتْ لخدمة الاستثمارات في العالم الثالث بعيدا عن الاحتكارات الرأسمالية ستكون أكثر فاعلية، لاسّيما بعد رفع الدول العربية شعار(**النفط سلاح في المعركة)** على اثر حرب أكتوبر ١٩٧٣، كما تحصل في الوقت نفسه على الاستقلال الاقتصادي الذي ينعكس إيجابا على موقفها السياسي على الساحة الدولية.على الرغم من ذلك ثمة أسباب تُمثل قيود على قيام دور صيني مؤثّر في المنطقة العربية في تلك المدة من البحث منها، مسافة جغرافية شاسعة بين الصين الشعبية والمشرق العربي، أدّت تأريخياً إلى غياب الاتصال الثنائي والتفاعل بين الطرفين، مما أفقدها خبرة ومعرفةً بشؤون المنطقة، بالمقارنة مع غيرها. فضلاً عن وجود قيم مختلفة انعكست على مفاهيم ومعتقدات مجتمعية مختلفة صعّبتْ الاتصال بين الطرفين، وقد اسهم في ذلك أيضاً انغلاق المجتمع الصيني لدواعي سياسية عقائدية.

الهوامش والمصادر:

(1) Mohamed Mousa Mohamed Ali Binhuwaidin, China's foreign policy Towards the gulf and Arabian Peninsula region, 1949-1999, Unpublished Ph.D. dissertation, (Social Sciences University of Durham ,2001),p. 203.

(٢) جاءت الخطوة المهمة الأولى لعقد ميثاق بغداد وذلك عقب توقيع "ميثاق التعاون المتبادل بين العراق وتركيا"، وقّع هذا الميثاق نوري السعيد ممثلاً عن الحكومة العراقية ، وعدنان مندريس ممثلاً عن الحكومة التركية، تضّمن ذلك الميثاق ثمانٍ مواد تتلخص بالآتي : التعاون في صيانة الدفاع والأمن العام ، والتعهد بعدم التدخل في الشؤون الداخلية لأحدهما على الآخر ، والتأكيد على عدم وجود أي بند من بنود الميثاق يتناقض مع الالتزامات الدولية فضلاً عن هذا السماح لأي دولة مستقلة بالدخول في الميثاق. اكتمل ميثاق بغداد عندما انضمت إليه بريطانيا في (٥ نيسان ١٩٥٥) ، بعد توقيع "الاتفاق الثاني الخاص" ، الذي حلَّ محل المعاهدة العراقية . البريطانية لعام ١٩٣٠، ثم انضمت باكستان إلى الميثاق في (٢٣ أيلول ١٩٥٥) ، وبعدها إيران في (٣ تشرين الثاني ١٩٥٥)، ويرى البعض إن ميثاق بغداد هو النصر الوحيد لبريطانيا في الشرق الأوسط بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية. للتفاصيل. يُنظر:

د.ك.و . ملفات البلاط الملكي ، رقم الملفة ٢/٩ ، تسلسلها ٤٩١٠ /٣١١ ، العنوان : الملف العراقي- التركي ، كتاب وزارة الخارجية المرقم ٧٤١ في (١٩ تشرين الثاني ١٩٥٥)، و١٧ ، ص ١٨؛ وزارة الخارجية ، ميثاق بغداد، (بغداد، مطبعة الحكومة، ١٩٥٦) ، ص ٣-٥ ؛ حسن الدجيلي ، ميثاق بغداد حقائق يبسطها مجلس العموم البريطاني ، (بغداد، مطبعة الرابطة، ١٩٥٦) ، ص ١١٤-١١٨ ؛ عبد السلام أبو السعود ، حلف بغداد ، (القاهرة ، ١٩٥٧)، ص ٦٠-٦٢.

(3) Binhuwaidin., Op. Cit., p. 204.

(4)Liilian Craig Harris, China Considers the Middle East, (New York, I . B. Tauris, 1993).p. 103.

(٥) نوري عبد الحميد العاني وعلاء جاسم محمد الحربي، تأريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري،١٩٥٨-١٩٥٩،ج١، ط٢،(بغداد، بيت الحكمة، ٢٠٠٥)، ص ١٠٧؛ جريدة الزمان، بغداد، العدد ٦٢٩١ في ١٧ تموز ١٩٥٨.

(٦) جريدة الزمان، العدد ٦٣١٢ في ١١ آب ١٩٥٨.

(7) Liilian Craig Harris, China Considers the Middle East, (New York, I . B. Tauris, 1993),p.104.

(8) Binhuwaidin., Op. Cit., p. 205.

(٩) العاني والحربي، ج٣، المصدر السابق، ص ٢٧٦.

(١٠) المصدر نفسه، ص ٢٧٧.

(١١) هاشم بهبهاني، سياسة الصين الخارجية في العالم العربي ١٩٥٥-١٩٧٥، ترجمة سامي مسلم،(بيروت، مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨٤)، ص ١٩١.

(١٢)العاني والحربي، ج٤، المصدر السابق، ص ٢٤٥.

(١٣) المصدر نفسه.

(١٤)المصدر نفسه.

(١٥) المصدر نفسه، ص ٢٤٦-٢٤٧.

(١٦)عبد العزيز محسن محمد الكعبي، تاريخ تجارة العراق(١٩٥٨-١٩٧٢)، أطروحة دكتوراه غير منشـــورة، كلية التربية للعلوم الإنسانية- ابن رُشد- ، جامعة بغداد، ٢٠١٤، ص ١٧٠.

(١٧) العاني والحربي، ج٤، المصدر السابق، ص ٣٤٦.

(١٨)المصدر نفسه.

(١٩)للتفاصيل عن موقف العراق من استقلال الكويت. يُنظر:جبار إسماعيل عبد الجبوري، النظام السياسي الكويتي. دراسة تحليلية للتطورات السياسية المعاصرة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٠٦، ص٢٢-٢٧؛ العاني والحربي، ج٥، المصدر السابق، ص ١٥٨-١٨٩.

(٢٠) بهبهاني ، ص ١٩٢-١٩٣.

(٢١) المصدر نفسه، ص ١٩٣.

(٢٢) المصدر نفسه، ص ١٩٦-١٩٧.

(23) Binhuwaidin., Op. Cit., p. 206.
(24) Ibid.
(٢٥) غيث سفاح متعب، العلاقات العراقية– الصينية ١٩٦٨–١٩٨٨، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ١٩٩٢، ص ٥.
(26) Binhuwaidin., Op. Cit., p. 208.
(٢٧) انس مصطفى كامل، العلاقات العربية الصينية،" مجلة قضايا عربية"، بيروت، العدد ٦، السنة السادسة، تشرين الأول ١٩٧٦، ص ١٣٧.

(28) International Monetary Fund, Direction of Trade : IMF, 1990), p134; International Monetary Found,(Washington D.C. IMF, 1997), p. 158.

(٢٨) جريدة العراق، بغداد، العدد ١٧٩ في ١٩ أيلول ١٩٧٦.

(29)William B. Quandt, Saudi Arabia in the 1980s: Foreign Policy, Security, and Oil, (Washington D.C., The Brookings Institution, 1981), p. 64.
(30) Binhuwaidin., Op. Cit., p. 314.
(31)Nadav Safran, Saudi Arabia: The Ceaseless Quest for Security,(London, Cornell University Press,1988), p.78.
(32)Yitzhak Shichor, 'The Role of Islam in China's Middle- Eastern Policy', in Raphael Israel and Anthony H. Johns (eds.), Islam in Asia: Southeast and East Asia, (Jerusalem, the Hebrew University, the Magnes Press, 1984), p. 310.
(33)Yitzhak Shichor, East Wind Over Arabia: Origins and Implications of the Sino-Saudi Missile Deal,(Berkeley, University of California. Institute of East Asian Studies, 1989), p. 3.
(34)W. A. C. Adie, 'China's Middle East Strategy', " The World Today", August 1967, p. 222.
(35) Michael Dillon, China's Muslim Hui Community: Migration, Settlement and Sects, (Surrey,Curzon Press, 1999), pp. 164-166.

(٣٦)ثورة ظفار هي حركة معادية لحكومة سلطنة عمان والاستعمار البريطاني وظفار هو الإقليم الجنوبي لسلطنة عمان، ظهرت تلك الثورة في نهاية الستينات من مدة حكم السلطان سعيد بن تيمور امتدت إلى نهاية ١٩٧٥، بعد ٥ أعوام من حكم السلطان قابوس وتم إخمادها كليا، حظيت تلك الثورة بدعم الاتحاد السوفيتي وعبد الناصر من طريق اليمن الجنوبي البلد المجاور، وبتمويل كل من ليبيا بقيادة معمر القذافي وبعض الاشتراكين من الدول العربية. يُنظر: بهبهاني، سياسة الصين الخارجية، ص ١٤٤–١٤٨.

(37) Binhuwaidin., Op. Cit., p. 315.
(38) Ibid., p.320.
(39) Editorial Board, Almanac of China's Foreign Economic Relations (Hong Kong,CRTC, 1984), p.846; IMF, Direction of Trade Statistics 1990 Yearbook, p. 135.
(40) Binhuwaidin., Op. Cit., p. 278.
(41) Ibid., p. 279.

(٤٢) بهبهاني، ص٢٠٢.
(٤٣) المصدر نفسه، ص٢٠٦.
(٤٤) المصدر نفسه.

(45) Binhuwaidin., Op. Cit., p. 283.
(46) Ibid., p. 285.
(47) Ibid., pp. 409-411.